EP

الأمم المتحدة

UNEP/EA.3/10

Distr.: General
20 September 2017

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة
للبيئة التابعة لبرنامج
الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الثالثة
نيروبي، ٤-٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*
أداء برنامج العمل والميزانية، بما في ذلك
تنفيذ قرارات جمعية البيئة

التقدم المحرز بموجب القرار ٧/٢ المتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات

تقرير المدير التنفيذي

موجز

لقد وصلت الإدارة الدولية للمواد الكيميائية والنفايات إلى مفترق طرق، حيث يستمر النمو في إنتاج المواد الكيميائية والنفايات وتوليدها وتجارتها والتخلص منها، وحيث يزداد الطلب على المنتجات المحتوية على المواد الكيميائية، فضلاً عن إنتاج النفايات. وبينما تحقق تقدم كبير بخصوص مواد كيميائية ونفايات معينة تمت معالجتها في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، فقد اعترفت الجهات المعنية بضرورة التعهد بالتزامات متجددة ومعززة واتخاذ تدابير مبتكرة للتصدي للتحديات المتزايدة.

وقد دعت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدول الأعضاء في قرارها ٧/٢ المتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، إلى أن تُدمج أساليب الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على سبيل الأولوية في سياساتها القطاعية ذات الصلة. وطلبت أيضاً إلى المدير التنفيذي التنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الدولي ودعم الدول الأعضاء في السياسات والإجراءات التي تضطلع بها بغرض الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. ويبين هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار والمسائل ذات الصلة.

* UNEP/EA.3/1.

أولاً – معلومات أساسية

١- دعت جمعية الأمم المتحدة للبيئة الدول الأعضاء، في قرارها ٧/٢ المتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، إلى أن تُدمج أساليب الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات على سبيل الأولوية في سياساتها القطاعية ذات الصلة. وطلبت أيضاً إلى المدير التنفيذي التنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الدولي ودعم الدول الأعضاء في السياسات والإجراءات التي تضطلع بها بغرض الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. ويبين هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار والمسائل ذات الصلة.

ثانياً – التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٧/٢

٢- اضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عملاً بالولاية المسندة إليه بموجب قرار جمعية البيئة ٧/٢، بتحفيز وتنفيذ مجموعة من الإجراءات. ومن ضمن أبرز النتائج التي حققها في هذا الصدد ما يلي:

(أ) اكتسبت عملية ما بين الدورات المعنية بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام ٢٠٢٠ زخماً كبيراً، وستُعقد الجلسة الأولى للعملية في البرازيل في شباط/فبراير ٢٠١٧؛

(ب) دخلت اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق حيز النفاذ في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٧، وعُقد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. واستمر دعم أنشطة التصديق والتنفيذ من خلال الأمانة المؤقتة للاتفاقية وشراكة الزئبق العالمية التابعة لبرنامج البيئة في أكثر من ١٠٠ بلد. ونُشر تقرير التقييم العالمي لنفايات الزئبق في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ خلال الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف؛

(ج) يقدم البرنامج الخاص المعني بالتعزيز المؤسسي حالياً الدعم لكل من الأرجنتين وأوكرانيا وبنن وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الدومينيكية والعراق وقيرغيزستان في جهودها الرامية إلى إدارة المواد الكيميائية والنفايات. وسيختار المجلس التنفيذي، خلال اجتماعه الثالث المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بلداناً إضافية تتلقى التمويل[(١)]؛

(د) يجري وضع إرشادات إضافية لدعم تطوير أطر التشريعات والمؤسسات الوطنية من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بمساعدة فريق خبراء؛

(هـ) يستمر التركيز على تنمية القدرات فيما يتعلق بالطلاء المحتوي على الرصاص والتشريعات الداعمة، ووضع المعايير في جميع البلدان بحلول عام ٢٠٢٠، بسبل منها إعداد قانون نموذجي بشأن الطلاء المحتوي على الرصاص. وقد بدأ تقديم الدعم في مجال بناء القدرات لمعالجة الرصاص في البطاريات في المنطقة الأفريقية؛

(و) يجري إعداد تقريرين عن المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغُدد الصماء والملوثات العضوية الثابتة بيئياً، وسيصدران في عام ٢٠١٨؛

(ز) أُنشئت لجنة توجيهية لإرشاد البحوث والتمهيد لنشر التقرير الثاني عن التوقعات العالمية للمواد الكيميائية بحلول نهاية عام ٢٠١٨. ومن المتوقع أن تتيح الوثيقة معلومات وأفكاراً سياساتية نيرة في المجالات الرئيسية لإدارة المواد الكيميائية التي لها صلة بتنفيذ بُعد المواد الكيميائية والنفايات من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك إنشاء وصلات على الصفحة الشبكية الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات؛

(١) يرد تقرير المجلس التنفيذي للبرنامج الخاص في الوثيقة UNEP/EA.3/INF/10.

(ح) في سياق خطة عام ٢٠٣٠، بدأ في ثلاثة بلدان رائدة تنفيذ مشروع يتعلق بمؤشرات المواد الكيميائية والنفايات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. ويضطلع برنامج البيئة بإعداد مشروع تقرير موجه لواضعي السياسات بشأن أهداف التنمية المستدامة وبُعدها المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات، وهو مشروع من المقرر استعراضه في بداية عام ٢٠١٨؛

(ط) اعتمد مرفق البيئة العالمية مشروعا متكاملاً لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، مع التركيز على القضايا الناشئة في مجالي السياسات وإدارة المعارف. ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ المشروع في بداية عام ٢٠١٨؛

(ي) في مجال الكيمياء المستدامة، قدمت الجهات صاحبة المصلحة إلى برنامج البيئة معلومات عن طائفة من الممارسات الفضلى، سيُسترشد بها في إعداد تقرير موجز عن هذا الموضوع في عام ٢٠١٨؛

(ك) بدأ برنامج البيئة العمل في مجال الكيمياء المستدامة بخصوص المواد الكيميائية المستخدمة في المنتجات والإنتاج، مع التركيز في البداية على النهوض بإقامة المساكن المنخفضة السُّمية؛

(ل) تم توسيع نطاق الجهود الرامية إلى إحراز التقدم نحو الوفاء بالغايات المدرجة في برنامج العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛

(م) قدم برنامج البيئة الدعم لوضع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية من أجل الإدارة المتكاملة للنفايات وفق نهج شمولي في أربعة بلدان، وبدأ تقديم الدعم في ثمانية بلدان إضافية؛

(ن) دعم برنامج البيئة وضع الاستراتيجيات وخطط العمل على مستوى المدن من أجل الإدارة المتكاملة للنفايات وفق نهج شمولي في ست مدن، وبدأ تقديم الدعم في ثلاث مدن إضافية؛

(س) حسّن برنامج البيئة إتاحة المعلومات عن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات بنشر تقرير عن التوقعات المواضيعية للمناطق الجبلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وتقرير عن توقعات الإدارة الإقليمية للنفايات في آسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ويجري حالياً إعداد تقارير عن توقعات إدارة النفايات في أفريقيا وغرب آسيا والدول الجزرية الصغيرة النامية، ويتوقع أن تكتمل في عام ٢٠١٨.

ثالثاً – التوصيات والإجراء المقترح اتخاذه

٣- كشف التعاون مع البلدان والجهات صاحبة المصلحة خلال العام الماضي عن وجود عدد من التحديات في عمليات تنفيذ الإصلاحات السياساتية من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، والتصدي لمخاطر محددة تشكلها المواد الكيميائية. وفي نهاية المطاف تترتب على عملية الاستعاضة عن مواد كيميائية محددة والتصدي للتحديات المتصلة بالنفايات آثارٌ من حيث التكاليف، كما تؤثر هذه العملية على التنمية الاقتصادية، بما في ذلك الأمن الوظيفي وإتاحة فرص العمل. ولذلك فلا يمكن توقع اتخاذ إجراءات معززة إلا في حال توافر البدائل الآمنة وإمكانية اعتماد تلك البدائل دون إحداث آثار اقتصادية كبيرة. ويعني ذلك أيضاً ضرورة تعزيز جهود التحفيز والنهوض بالابتكار ومباشرة الأعمال الحرة في جميع البلدان، بما فيها البلدان النامية. ومن المرتقب أن تتضمن تقارير التوقعات العالمية للمواد الكيميائية والتوقعات العالمية لإدارة النفايات أفكاراً نيرة بخصوص هذه المسائل.

٤- وقد تود جمعية الأمم المتحدة للبيئة:

(أ) أن تقر بأهمية المسائل السياساتية المستجدة الحالية التي حُددت في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وأن توسع نطاق الإجراءات الهادفة لمعالجتها؛

(ب) أن تعزز الجهود الرامية إلى تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة والقطاعات المعنية على نطاق أوسع في النهوض بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك على وجه الخصوص دور الصناعة والمستخدمين النهائيين؛

(ج) أن تشجع على وضع استراتيجيات وطنية لإدارة المواد الكيميائية والنفايات في إطار العمليات الوطنية الأوسع نطاقاً لمعالجة التلوث؛

(د) أن تعزز الدعم والتمويل من أجل تنمية القدرات فيما يختص بالنظم الأساسية لإدارة المواد الكيميائية والنفايات، بسبل منها تحسين البرنامج الخاص المعني بالتعزيز المؤسسي؛

(هـ) أن تشجع على تحديد البؤر الساخنة المتعلقة بالتلوث والمواد الكيميائية من أجل حماية الفئات الضعيفة والبيئة عن طريق إنشاء نظم وطنية للرصد، بسبل منها الاستعانة بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها وبرامج الرصد الأحيائي؛

(و) أن تشجع على تنفيذ مخططات التوسيم، ولا سيما النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، بوصفها أدوات لدعم الإدارة الآمنة للمواد الكيميائية والمساعدة على منع حدوث التلوث بالمواد الكيميائية والنفايات؛

(ز) أن تنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات للتصدي لجميع أشكال التعرض للرصاص، تكملة للإجراءات المتخذة بشأن البنزين والطلاءات والبطارية المحتوية على الرصاص؛

(ح) أن تنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات لتقييم ومعالجة آثار التلوث الكيميائي الناتج عن نظم الإنتاج الزراعي، بما في ذلك مبيدات الآفات والأسمدة والملوثات الصيدلانية وغيرها من المواد الكيميائية ذات الصلة.